حالة المعابر في قطاع غزة
2020/12/31 - 2020/12/1

حذر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، والمؤسسات الحقوقية على مدار 14 عاماً من التداعيات الكارثية لاستمرار الحصار الاسرائيلي غير القانوني وغير الانساني على قطاع غزة. كما حذرت الأمم المتحدة من أن قطاع غزة لن يكون مكاناً صالحاً للعيش فيه بحلول 2020، بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية على جميع الأصعدة الناجم عن الحصار الاسرائيلي والانقسام الداخلي. وأكدت الأمم المتحدة أن كافة المؤشرات في القطاع تسير في الاتجاه الخاطئ، وأشارت إلى تردي خدمات الصحة والطاقة والمياه، وأكدت أن القطاع يحتاج جهودًا هائلة في مجالات الإسكان والتعليم وإيجاد فرص عمل.

وبرغم تلك التحذيرات، انتهى عام 2020، وما زال الحصار الاسرائيلي مفروضاً على قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي، وأدى ذلك إلى تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، وخلف جهاز صحي متهالك، وبنية اقتصادية ضعيفة. وتزامن الحصار المتواصل على القطاع مع استمرار الانقسام الداخلي وتأثيراته السلبية على حياة المواطنين، وخاصة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم. وقد ازدادت الأوضاع سوءاً مع ظهور فيروس كورونا وانتشاره داخل قطاع غزة، وتسجيل مئات الاصابات يومياً، وعشرات الوفيات.

الحصار الاسرائيلي يعمق الأزمات الإنسانية والمعيشية لسكان قطاع غزة

نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه.

الأوضاع الصحية: عانت المرافق الصحية في قطاع غزة من تدهور خطير ناجم عن سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلية على القطاع منذ 14 عاماً. وقد نجم عن ذلك هشاشة النظام الصحي في قطاع غزة، ونقص دائم في قائمة الأدوية الأساسية، والأجهزة الطبية، ونقص الكادر الطبي المتخصص، وهو ما جعله في الأوقات العادية، عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الأساسية الطبية لسكان القطاع. وقد ازداد تدهور المرافق الصحية بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، حيث عانت تلك المرافق من نقص في شرائح الفحص اللازمة لاكتشاف فيروس كورونا، وغرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس والأجهزة الخاصة بتشخيص المصابين بفيروس كورونا، وأطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، والأدوية والمستهلكات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. كما أدى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة، كالأجهزة الاشعاعية اللازمة لتشخيص أمراض الأورام السرطانية، أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، إلى عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن التعامل مع مئات الحالات المرضية.

أزمة الكهرباء: استمرت أزمة الكهرباء المزمنة في قطاع غزة، وتواصل انقطاع التيار الكهربائي عن منازل المواطنين بسبب نسبة العجز في الطاقة الكهربائية، والتي تبلغ 64%، بحيث يتوافر في أفضل الأحوال 180 ميجا وات (120 مصدرها الجانب الإسرائيلي، و60 مصدرها محطة توليد الكهرباء في غزة، وذلك من أصل 500 ميجا وات يحتاجها قطاع غزة. ويزداد العجز عند اتخاذ سلطات الاحتلال الاسرائيلية قرار بوقف توريد الوقود لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، لترتفع نسبة العجز في الطاقة الكهربائية إلى 76%، وهو ما يعني ارتفاع عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن منازل المواطنين إلى 16-20 ساعة يومياً. ويؤدي ذلك إلى تدهور متسارع في مستوى الخدمات الصحية، وخدمات صحة البيئة، بما فيها إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وغيرها، كتقليص الخدمات التشخيصية والعلاجية في المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة، وخلق أزمات كبيرة في إمدادات مياه الشرب وانقطاعها لفترات طويلة، وفي معالجة مياه الصرف الصحي وضخها إلى البحر من دون معالجة. كما يتكبد اقتصاد القطاع خسائر طائلة جراء توقف العمل في المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية التي تعتمد في آلية انتاجها على الطاقة الكهربائية، ويعرضها لخطر التوقف وانهيار خدماتها.

تلوث المياه: ما زالت مشكلة المياه من أكبر المشاكل التي تواجه قطاع غزة، حيث تتسرب الأملاح والمياه العادمة إلى المياه الجوفية، وأصبحت 95% من المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام الآدمي، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على حياة السكان وخاصة الأطفال.

الأوضاع الاقتصادية: تكبد اقتصاد قطاع غزة خسائر طائلة بسبب الحصار الاسرائيلي المفروض منذ 14 عاماً، حيث عانت المنشآت الاقتصادية من القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"[1]، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. وتستمر السلطات الإسرائيلية في حظر تصدير منتجات قطاع غزة إلى الخارج، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات (معظمها سلع زراعية)، وبكميات لا تتجاوز 5% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007. وقد تسبب الحصار الاسرائيلي في رفع نسبة البطالة وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة بلغت 46%، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%، كما بلغت نسبة انتشار الفقر 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع بأنهم غير آمنين غذائياً.

حركة المعابر خلال شهر ديسمبر 2020

القيود على حركة الأفراد

- استمرت خلال شهر ديسمبر القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. فقد مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "أيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سُمح بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.

- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 274 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 930 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (39.4%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 15 طلب لأسباب أمنية (1.6%)، ولم ترد على 108 طلبات (11.6%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 85 طلباً (9.1%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 15 مريض تغيير مرافقيهم (1.6%)، وتأخر سفر 51 مريضاً (5.4%) بذرائع مختلفة.

[1] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

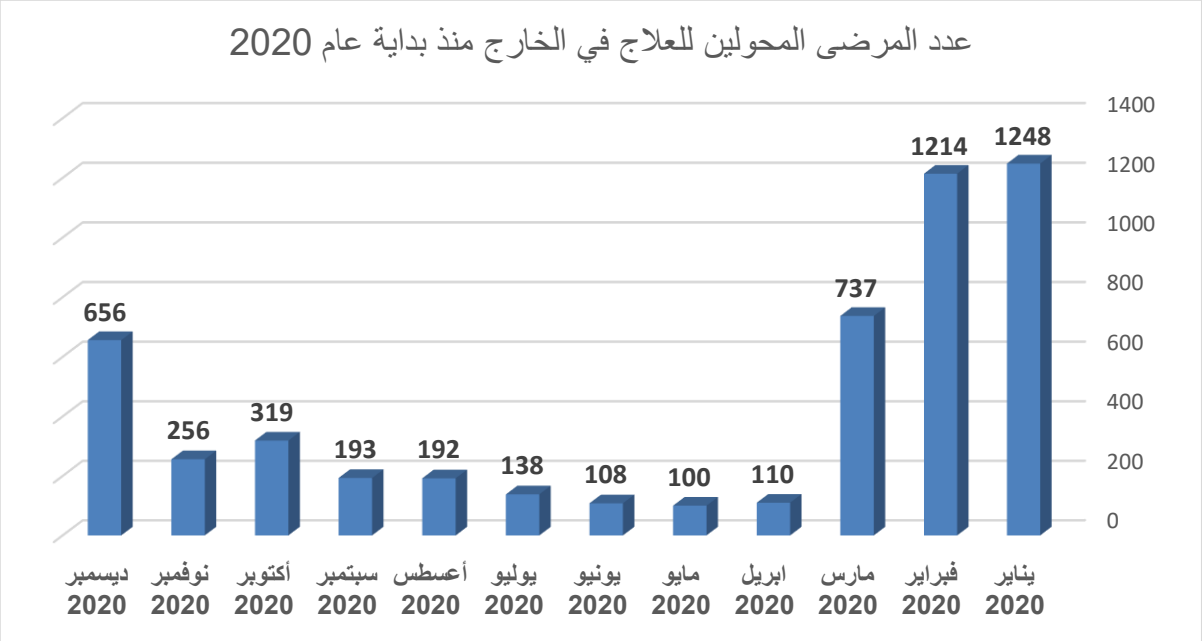

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر ديسمبر لـ 1520 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 30 شخصاً لحاجات شخصية 73 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 8 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 1466 شخصاً، من بينهم 39 شخصاً حاجات شخصية، 155 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 63من المواطنين العرب 1948، 3 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر ديسمبر لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر بتوريد 9452 شاحنة، منها 427 شاحنة محروقات. وقد أغلق المعبر خلال شهر ديسمبر لمدة 8 أيام، أي ما يعادل (25.8%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد 1224 شاحنات من من معبر رفح، تحتوي 476 شاحنة منها على محروقات، 748 شاحنة بضائع للقطاع الخاص.

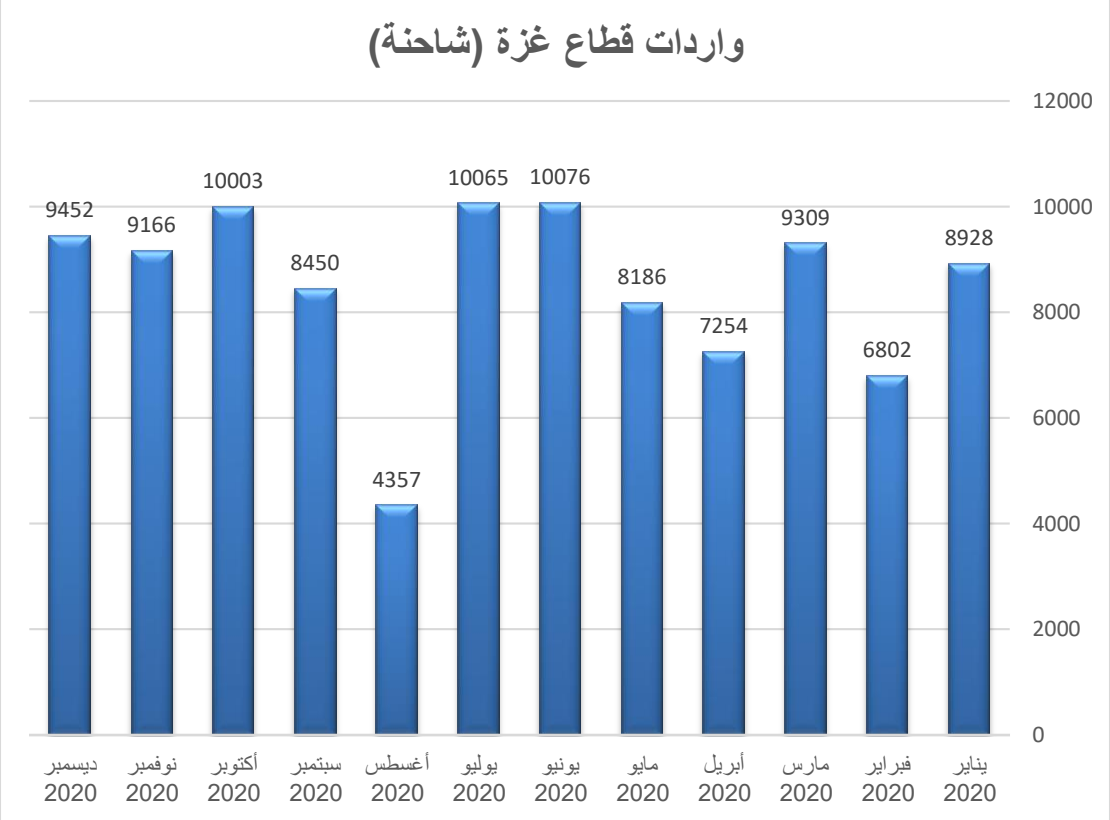

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر ديسمبر بتصدير 413 شاحنة، منها 316 شاحنة إلى الضفة الغربية، و97 شاحنة إلى إسرائيل. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر ديسمبر 9.1% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

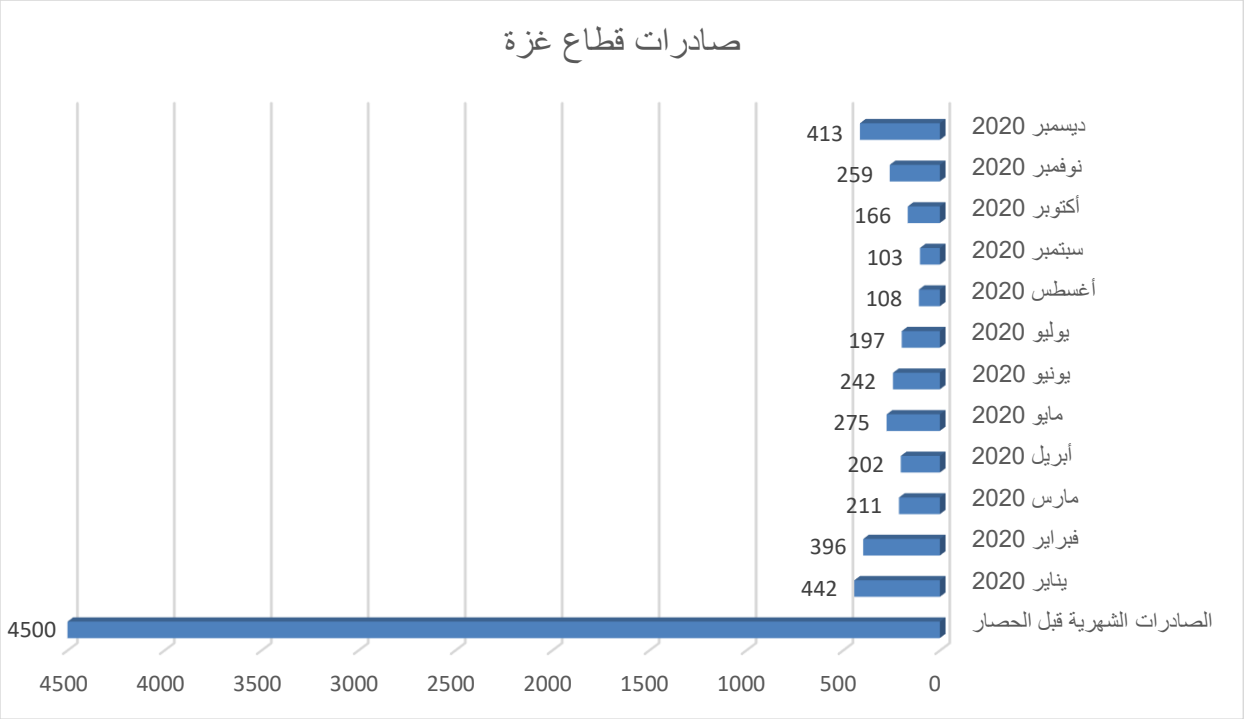

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

الحركة على معبر رفح البري

استمر خلال شهر ديسمبر اغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، لعودة الحالات الإنسانية لمدة 3 أيام فقط، تمكن خلالها 6 أفراد من مغادرة قطاع غزة، فيما تمكن 15 فرداً من العودة إليه، كما تم إعادة جثمانين 6 أشخاص قضوا في جمهورية مصر العربية. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "